تثمين وإعادة إحياء غابات الفلين

تمتد غابات الفلين بالمغرب على مساحة تناهز 294.378 هكتار أي ما يعادل 15% من غابات الفلين على المستوى العالمي. ويتواجد أكثر من ثلثي هذه المساحة بالبرتغال (29 %) وإسبانيا (22 %) والجزائر (21 %)، بينما يتوزع الباقي (12 %) بالتساوي بين تونس وفرنسا وإيطاليا.

تمتد غابات الفلين بالمغرب من سهول الساحل الأطلسي إلى مرتفعات الريف والأطلس المتوسط وتتركز أهمها بالريف والأطلس المتوسط والهضاب الوسطى بالإضافة إلى الهضبة الشرقية بينما يبقى تواجدها محدودا بالأطلس الكبير. وتشكل غابة المعمورة مع غابة العرائش لوحدهما 44% من المساحة الإجمالية في حين تمتد غابات الأطلس المتوسط على مساحة 28.161 هكتار (22 %) وعلى رأسها غابة باب أزهر بمساحة 12.469 هكتار أي بنسبة 44%.

بالموازاة مع دورها البيئي، تزخر غابات الفلين بإمكانات اقتصادية انعكست على الموارد المالية للدولة والجماعات الترابية بنحو 104 مليون درهم في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2017، بالإضافة إلى وحدات الأعلاف التي توفرها هذه الغابات. وتتأتى هذه الموارد من بيع ما يعادل 94 ألف "ستير" من الفلين في المتوسط خلال نفس الفترة وهي تحرك قطاعا صناعيا يتكون من عشر شركات. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، بلغت صادرات الفلين شبه المصنع والمنتجات التي تستند على مادة الفلين حوالي 168 مليون درهم في المتوسط ما بين 2012 و2016، بينما بلغ متوسط الواردات حوالي 10 مليون درهم في المتوسط خلال هذه الفترة.

وقد عرفت غابات الفلين منذ سنة 1965 تقلصا في مساحاتها بلغ أزيد من 130.600 هكتار بسبب العديد من العوامل خاصة البشرية منها وكذا التسيير غير المناسب لهذه الغابات. وفي هذا السياق، تم تنفيذ العديد من البرامج لإعادة إحيائها مكنت من تجديد 24.331 هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 إلى 2016.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

في إطار تقييم عمليات تثمين وإحياء غابات الفلين، سجل المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات وأصدر عددا من التوصيات، نوردها كما يلي.

أولا. عوامل تدهور غابات الفلين بالمغرب

تأثرت النظم الإيكولوجية لشجر الفلين على مر السنين وبشكل عميق بالتغيرات المناخية والنشاط الإنساني، خاصة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بتثمين هذه الغابات والتي أثرت بشكل كبير على الجهود المبذولة للحفاظ عليها. وبذلك تخضع غابات الفلين بدرجات متفاوتة لتأثير العوامل المؤدية لتدهورها والتي تسفر عن حالات انتكاس متباينة. فعلى سبيل المثال تتحمل غابة المعمورة العبء الكامل للضغط البشري المرتبط بالرعي المفرط وغير المقنن مما يؤدي إلى تدهور الأراضي ومنع نمو الشتلات بالإضافة إلى الجمع شبه الكامل للبلوط والقطع المفرط لمنتجات الأخشاب.

كما ساهمت بعض الخيارات الحراجية التي اتخذتها إدارة الغابات لأسباب اقتصادية، في عملية تدهور غابة المعمورة كتلك المتعلقة بتشجير الفرجات الغابوية باستعمال أنواع دخيلة سريعة النمو (الأوكلبتوس، أكاسيا).

➢ اجتثاث الغابات والقطع والجمع المفرط للبلوط

أدت عمليات القطع غير القانوني واجتثاث أشجار الفلين قصد الحصول على أراض صالحة للزراعة، خاصة للقنب الهندي في بعض المناطق الجبلية النائية، إلى انخفاض مستمر في مساحات غابات الفلين مما يشكل تهديدا كبيرا عليها خاصة بجبال الريف، إذ تقدر الخسارة بحوالي 250 هكتار سنويا في الإقليم التابع للمديرية الإقليمية للمياه والغابات ومكافحة التصحر في الريف.

وعلى الرغم من الأحكام الردعية التي ينص عليها الظهير المؤرخ بتاريخ 10 أكتوبر 1917 وتشديد الغرامات (بعشرة أضعاف) التي جاء بها تعديل سنة 1991، فإن القطع الجائر واجتثاث الغابات لا يزال يمارس بشكل مستمر، خصوصا وأن هذه الأفعال ما تزال تصنف كجنح فقط.

بالإضافة إلى ذلك، تقوض عملية الجمع شبه الكامل للبلوط الحلو والصالح للأكل، وهو نشاط اعتاد عليه بالخطأ السكان وذوو الحقوق، الدينامية الطبيعية لإعادة إحياء النظم الإيكولوجية لغابات الفلين. كما يشكل جني البلوط ضررًا مضاعفا لكونه يمارس في معظم الحالات عن طريق قذف الأشجار قبل نضوجه مما يؤدي الى إصابة الأشجار بجروح تسهم في هلاكها وفي تكاثر الفطريات الطفيلية. ويعرض هذا كله عملية الإثمار المستقبلي للخطر، مما يقلل من فرص التخليف الطبيعي لشجر الفلين.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسة تبقى مستمرة على الرغم من الطبيعة الجنحية لعملية جمع البلوط كما نصت على ذلك المادة 32 من الظهير السالف الذكر لسنة 1917، كما تم تتميمه وتعديله، والقرار الوزيري الصادر في 4 سبتمبر 1918 والذي يحدد شروط استغلال وبيع منتجات الغابات.

وفي هذا الصدد ومن أجل تفادي حالات نقص بذور البلوط، تم سنة 1996 تحديد مواقع البذور ورسم خرائط لها. غير أنه لم يتم تحديث الكتالوج الذي يدرج هذه المواقع، مع العلم أنه لا تتم حراسة غالبيتها بشكل دائم وأن سياجاتها في حالة مزرية. وفي هذا الصدد وللتحكم في آثار مخاطر الإثمار، خلصت أعمال مركز الأبحاث الغابوية، على غرار الممارسة في إسبانيا، إلى إمكانية الحفاظ على ثمار البلوط في غرف التبريد بالمحطة الإقليمية سيدي عميرة على مدى 18 شهرًا. ورغما عن توصيات ورشة العمل حول شجر الفلين المنعقدة بالقنيطرة سنة 2012، لم تتخذ إدارة الغابات الخطوات اللازمة لاعتماد الطريقة التي تمت تجربتها من طرف مركز أبحاث الغابوية للمحافظة على بذور البلوط.

وقد قامت المديريات الإقليمية للخميسات والرباط ووزان وسيدي سليمان سنة 2015 بتأجيل عمليات تخليف 1930 هكتارا من غابات الفلين، وذلك بسبب عدم توفر الشتلات في مشاتل سيدي سليمان الناجم عن الجمع المفرط للبلوط وعدم توفر هذه البذور في المواقع المحددة من طرف المصالح الغابوية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تأجيل 11 صفقة إعادة الغرس أو التخليف وألغيت اثنتان ما بين سنتي 2014 و2017 على مستوى المديريات الإقليمية للريف والرباط سلا زمور زعير بسبب عدم توفر أو عدم كفاية بذور البلوط. وتقدر الخسارة المالية نتيجة لذلك بما يفوق مليوني درهم، أو ما يعادل 46% من الاعتمادات المخصصة للتخليف والتي تتعلق بخدمات تهيئة التربة وإعادة ملء الحفر الخاصة بالزرع وأحيانًا المعالجة الصحية للنباتات.

➢ العبء الرعوي المفرط وصعوبة تنظيم حق الانتفاع

بالإضافة إلى العوامل البشرية المذكورة أعلاه، يزيد الإفراط في الرعي من حدة تدهور النظم الإيكولوجية لشجر الفلين خاصة في الغابات الأتلنتيكية، والتي عرف عدد الساكنة المنتفعة بها ارتفاعا كبيرا. فعلى سبيل المثال، شهد السكان الذين يعيشون داخل غابة المعمورة والسكان المجاورون معدل نمو سنوي يتراوح بين 3,5 و4% بين عامي 1971 و2005، حيث ارتفع من 212.000 إلى 520.000 نسمة وفقًا لدراسة التهيئة لسنة 2013. وفي هذا السياق توفر هذه الغابة الرعي لقطيع يتكون من 336.000 رأس من الأغنام و90.600 رأس من الأبقار من السلالات المحلية ذات الإنتاجية المنخفضة.

إن العبء الرعوي الذي تعاني منه غابات الفلين الأتلنتيكية يفوق بكثير حد التوازن ويمكن أن يصل إلى أربعة أضعاف من الإمكانات القصوى التي تتيحها الغابة، حيث يستقر القطيع طوال السنة بغابات الفلين ويتكون من الأغنام والأبقار في غابات السهول، أما في المناطق الجبلية فيتكون القطيع أساسا من الماعز. ويؤدي هذا العبء الرعوي إلى التقليل من إمكانية التجديد الطبيعي للغابات بسبب الانخفاض الكبير في أنواع النباتات وانضغاط التربة بالإضافة إلى استهلاك ثمار البلوط وإبادة البذور المنبتة. بالإضافة إلى ذلك، تتسبب عملية تقطيع قمم وأغصان شجر البلوط الفليني قصد إطعام الماشية في أوقات ندرة الكلأ في حدوث إصابات تسبب الإجهاد الفيزيولوجي وتهدد الأشجار بالهجمات الطفيلية وتعرضها في النهاية للهلاك.

وإذا كان التشريع الغابوي المغربي قد أقر بحق الانتفاع للساكنة المجاورة للمناطق الغابوية، منذ الإجراءات الأولى المتخذة سنة 1917، للحفاظ على الملك الغابوي، فقد وضع بالمقابل مجموعة من القواعد المؤطرة لهذا الحق بحيث يجب ألا تفوق ممارسته طاقة الغابة ولا أن تهدد الحفاظ عليها.

وفي هذا الصدد، لا يمكن ممارسة حق الرعي إلا في المناطق المحمية كما لا يسمح بأي شراكة مع أشخاص لا تربطهم أية علاقة مع الجماعات المنتفعة من أجل تربية قطعان كبيرة للماشية. وتشمل المبادئ العامة التي أقرها ظهير 1917 لتقنين الرعي عدم تفويت الحق في الرعي وضرورة التسجيل في الرعي وتسلم بطاقة بهذا الصدد وكذا إمكانية تحديد الرعي وفقا لحالة الغابة.

وقد عملت التشريعات التنظيمية (القرار الوزيري بتاريخ 15 يناير 1921) بدورها على تحديد الشروط المؤطرة لممارسة الحق في الرعي، بما في ذلك حماية المجال الغابوي وعدد المواشي المسموح بها لكل شخص من المنتفعين، حيث إن القطعان التي تفوق هذا العدد سيؤدى عنها رسوم تحتسب عن كل رأس إضافي وذلك من أجل المساهمة في نفقات صيانة الغابات. إلا أن التطبيق الصارم لهذه المقتضيات المتعلقة بحماية غابات الفلين اصطدم بتصاعد حاجيات ذوي الحقوق للرعي نتيجة لتوسع القطعان الناجم عن غياب أنشطة أخرى مدرة للدخل.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إلى الآن تقييم القدرات السنوية للغابات على إنتاج العلف ولا إحصاء وتسجيل ذوي الحقوق للاستفادة من الرعي، وذلك من أجل التحكم في أعداد المواشي المرعية في المجال الغابوي والحد من إلحاق الضرر بالموارد الغابوية.

وفي هذا السياق نحا تنظيم الرعي بدلا من ذلك مسلك التوافق من أجل البحث عن شراكة مستدامة مع ذوي الحقوق وممثليهم المحليين. إذ سعى الظهير بمثابة قانون رقم 1.76.350 بتاريخ 20 شتنبر 1976 المتعلق بتنظيم مساهمة

السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي إلى إشراك الجماعات الترابية في تدبير المجال الغابوي مقابل الاستفادة من الموارد المتأصلة من الملك الغابوي الداخل في حدودها الترابية بشرط تخصيص 20% على الأقل من هذه الموارد خاصة في تشجير الأراضي السلالية وتحسين المراعي. إلا أن التجربة أبانت عن أن المجالس الجماعية أعطت الأولوية إلى الانتفاع بالموارد الغابوية على حساب القضايا المتعلقة بشكل مباشر بذوي الحقوق ومساهمتهم في الاقتصاد الغابوي.

وفي هذه الظروف، عمد المشرع إلى مراجعة تقسيم الموارد الغابوية سنة 2009 بإعادة رصد 20% من هذه الموارد إلى الصندوق الوطني الغابوي من أجل استثمارها في إنجاز العمليات الرامية إلى حماية الغابة وتنميتها.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن إحداث المجلس الوطني للغابات والمجالس الإقليمية للغابات بموجب ظهير 1976 سالف الذكر لم يحقق النتائج المنتظرة، خاصة بالنسبة لإرساء صياغة السياسة الغابوية على أساس تشاور أمثل بين كل حلقات السلسلة. وهكذا لم يعقد المجلس الوطني للغابات اجتماعاته بشكل منتظم للقيام بالمهام المنوطة به خاصة تلك المتعلقة بالتعريف بسياسة الحكومة في ميدان التنمية الاقتصادية للمناطق الغابوية ومناطق الرعي. فمنذ انعقاد المؤتمر الوطني للغابات سنة 1996، لم يجتمع هذا المجلس إلا سنة 2015 وارتكزت أشغاله بالأساس على حصيلة تنفيذ مختلف البرامج الغابوية وتبادل الآراء حول ما يجب أن تكون عليه المقاربة التشاركية المتعلقة بالتعريف وتنفيذ السياسة الغابوية.

كما لا تولي المجالس الإقليمية للغابات أهمية للقضايا المتعلقة بدراسة كيفية مساهمة السكان المنتفعين في استغلال الغابات والعمل بالخصوص على إحداث مؤسسات للتنمية الغابوية (كالشركات التعاونية) وتتبع تطورها وتأطيرها.

➢ **عدم ملاءمة برامج التهيئة لغابات الفلين**

ساهمت بعض خيارات السياسة الغابوية غير الملائمة وكذا كيفية التدبير غير المناسبة المنصوص عليها في برامج التهيئة في تقويض غابات الفلين. ونسرد على سبيل المثال قطع غابات الفلين غير المنتظمة وذات الكثافة الضعيفة وتعويضها بالمزارع الحرجية الدخيلة وممارسة حراجة وجني الفلين على مستوى غابات الفلين المتدهورة مما يؤشر على تغليب المردودية الاقتصادية على تجديد غابات الفلين. وتعتبر عمليات القطع السبب وراء تراجع مساحات غابات الفلين خاصة على مستوى غابات العرائش والمعمورة التي شهدت تغيرا ملحوظا على مستوى غطائها النباتي.

وقد أدى هذا التوجه الاستراتيجي إلى غرس 23 ألف هكتار من الأوكاليبتوس على مستوى غابة المعمورة ما بين سنة 1951 و1992. وفاقت المساحة التي تم غرسها من الأوكاليبتوس خلال فترة التهيئة الممتدة من سنة 1973 إلى 1992 والتي بلغت 13.475 هكتارا بضعفين التقديرات التي كانت في حدود 6.817 هكتار.

ورغم مجهود التشجير باستعمال البذور أو النباتات، نشهد تغيرا على مستوى الغطاء النباتي لغابة المعمورة التي فقدت 29% من شجر الفلين ما بين 1951 و2014، أي نحو 29.788 هكتار. وبحلول سنة 2014، أصبح الفلين يغطي 54% من غابة المعمورة، أي نحو 71.212 هكتار، في حين يمثل الأوكاليبتوس 32% (42.635 هكتار)، والصنوبر 7,6 % (10.013 هكتار) وأشجار السنط 3 % (3.601 هكتار).

➢ **التدهور والتناقص مؤشران عن تردي غابات الفلين**

يؤدي تفاعل مختلف العوامل سالفة الذكر إلى جانب الحشرات المضرة إلى تدهور أشجار الفلين، والذي يتجلى في فقدان تدريجي للأوراق وتردي الوضع الصحي الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى موتها. وقد أسفرت زيارات بعض غابات الفلين، وفحص دراسات التهيئة وكذا تقارير معاينة المساحات المبرمجة لقلع الفلين عن الحالة الصحية السيئة لأشجار الفلين في مجموع غابة الفلين الأطلسية، فبعض الأشجار ميتة بالكامل بينما أخرى سقطت ذروتها.

وتظهر الأرقام المتعلقة بالتدهور أن 10% إلى 44% من أشجار الفلين بغابة المعمورة مصابة حسب المناطق وخاصة تلك التي توجد تحت مناخ شبه جاف حيث تعرف تدهورا أكثر.

وتتجلى حالة تدهور غابات الفلين كذلك في ضعف الكثافة التي تتفاقم كما يتضح من محاضر التهيئة والمعطيات المتعلقة بالجرد الغابوي الوطني. إذ تمثل الطبقة ذات الأشجار المتباعدة بالمعمورة والتي لا تفوق كثافتها مائة شجرة في الهكتار 58% من هذه الغابة سنة 2006 بينما كانت نسبتها 12% فقط سنة 1951.

ثانيا. إطار البرمجة والإجراءات التقنية لتخليف الغابات

1. المخططات المتعلقة بتخليف هذه الغابات

بهدف الحد من تدهور غابات الفلين على الصعيد الوطني وإعادة إحياء المساحات المفقودة، شرعت إدارة المياه والغابات منذ سبعينيات القرن الماضي في تنفيذ العديد من البرامج والمخططات المتعلقة بتخليف هذه الغابات، وذلك عبر تجريب العديد من الأساليب التقنية قصد إنجاح عمليات التشجير الجديدة.

فكبديل للمخطط الوطني للتشجير المعتمد منذ سنة 1970 والذي أسفر عن نتائج ضعيفة من حيث بلوغ أهدافه، تم تنفيذ أول مخطط مديري للتشجير للفترة الممتدة بين 1997 و2027 بهدف إعادة إحياء الغابات وذلك عبر تشجير مساحة

500.000 هكتار من الغابات ذات الأولوية، منها 30.000 هكتار من غابات الفلين في أفق 2007، وهي المرحلة الاستعجالية للمخطط المديري للتشجير.

وعلى الرغم من أن الوثيقة الرئيسية لهذا المخطط نصت على إجراء تقييم لعمليات التشجير التي نفذت بالإضافة إلى التدابير المصاحبة التي تم إنجازها والمتعلقة بالتنمية القروية، لم تنجز المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر أي تقييم للمخطط المذكور بعد 20 عامًا من تنفيذه.

ومن ناحية أخرى، فإن النتائج المحصل عليها لا ترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة، حيث إن معدل إنجاز برنامج تخليف غابة الفلين المسجل على مستوى غابة المعمورة خلال الفترة الممتدة بين 1997 و2007 لم يتجاوز 43% أي ما يقارب 9.679 هكتار، علما أن هذه الغابة تضم 75% من مجموع برنامج تخليف غابات الفلين على المستوى الوطني خلال هذه الفترة والذي يقارب 22.500 هكتار.

2. اختيار المسارات التقنية للمحافظة على غابات الفلين

تعتبر عملية التخليف خطوة ضرورية من أجل إعادة إحياء غابات الفلين. إلا أن إنجاحها يتطلب الكثير من اليقظة على مدى فترة طويلة من الزمن، يمكن أن تتراوح بين 7 إلى 15 سنة كفترة زمنية ضرورية للحصول على أشجار ذات علو يفوق المترين وبكثافة مناسبة. ومنذ 1930 بادر مسيرو الغابات إلى إيجاد حلول لإشكالية تخليف غابات الفلين خاصة على مستوى غابة المعمورة التي تواجه صعوبة التخليف الطبيعي.

وفي هذا الصدد وتحت تأثير عوامل التدهور سالفة الذكر، بدأت منذ سنة 1946 عملية أطلق عليها "إنقاذ غابة المعمورة" واعتمد فيها على قطع مساحات كبيرة من غابات الفلين الأطلسية، إلا أن هذه العمليات التي كانت تتوخى تخليف هذه الغابات عن طريق إنبات جذوع الأشجار لم تحقق النتائج المتوقعة بسبب شيخوخة معظم غابات الفلين المغربية.

ويعتبر التخليف عن طريق زرع البلوط تقنية بديلة من أجل إعادة إحياء غابات الفلين لكونها أقل تكلفة وأكثر نجاحا. إلا أن هذه التقنية تظل رهينة بتوفر العديد من العوامل المتعلقة بالأشجار نفسها وبظروف الوسط والبيئة. ونظرا لعوامل التدهور المذكورة سلفا والمتعلقة خصوصا بجمع البلوط من الغابة والمبالغة في ممارسة حق الانتفاع المرتبط بالأساس بالرعي والإفراط في أخذ الأخشاب من الغابات، فإن تخليف غابات الفلين بطريقة طبيعية يكاد يكون غائبا في معظم هذه الغابات على الصعيد الوطني.

وبالنظر لكون التخليف الطبيعي لغابات الفلين يعرف صعوبة خاصة على مستوى المنطقة الأطلسية، فإن مسيري الغابات اعتمدوا طريقة التخليف عبر زرع البلوط وغرس الشتلات المنتجة في المشاتل الغابوية. وهكذا تم منذ 1955، تطوير تقنية زرع بذور البلوط عبر زرع مساحة 700 هكتار من شجر الفلين خلال السنوات 1958 و1959 و1960، حيث أعطت نتائج مرضية. إلا أن تعميم هذه الطريقة يخضع لمجوعة من المحددات التي مازالت تواجه مصالح المياه والغابات. فعلى سبيل المثال تبقى شجيرات الفلين الصغيرة معرضة على مدى سنوات لظاهرة هجمات الدود الأبيض الذي لم تثبت معالجته أية فعالية بعد.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه على عكس ما جاء به المخطط المديري للتشجير الذي أوصى بتخليف غابات الفلين عن طريق زرع بذور البلوط، فقد تم اعتماد تقنية غرس الشتلات دون الارتكاز على حجج موضوعية علما أن المسار التقني لتخليف غابات الفلين لم يتم إتقانه إلا في سنة 2010. إلا أن حالات الفشل المتكررة التي تعرفها هذه العمليات هي في المقابل مؤشر على أن اعتماد هذه التقنية لا يساعد بشكل كبير على إعادة إحياء غابات الفلين.

وفي الواقع، فإن غياب المراقبة اللاحقة لمحيطات التخليف الناجحة، خاصة عن طريق السقي وصيانة المغروسات (حرث الأرض وإزالة الأعشاب)، يتسبب في موت وإتلاف المغروسات الجديدة كما يساعد على تنامي هجمات الدود الأبيض. وقد شملت عمليات إعادة الغرس خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2016 أكثر من 430 هكتار على مستوى المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للشمال الغربي.

وعلى صعيد آخر، فإن أشغال البحث والتجريب التي أنجزها مركز البحث الغابوي سنة 1992 والتي أبانت عن نتائج مشجعة على مستوى قطعتين تجريبيتين في غابة المعمورة، تستدعي إشراك هذا المركز في حل إشكالية تخليف غابات الفلين عبر تحسين العمليات التقنية منذ اختيار بذور البلوط حتى زرع الأغراس وصيانتها.

3. شراء حق الانتفاع من أجل تأمين عمليات التشجير

إن ممارسة الحق في الرعي خارج الإطار التشريعي الساري المفعول يعد إشكالية هيكلية من شأنها أن تقوض جهود تجديد غابات الفلين والتي لم تجد المصالح الغابوية الحل الأنسب لها. واعتبارا لكون موظفي المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر غير قادرين بمفردهم على القيام بجميع المهام المتعلقة بحماية المساحات الشاسعة التي يتم تشجيرها، فإن مصالح هذه المندوبية اختارت بالأحرى أن تنقل بعض هذه المهام إلى ذوي الحقوق وخاصة مهام الحراسة.

وفي هذا الصدد، ثبت أن إشراك ذوي الحقوق مباشرة في جهود تجديد غابات الفلين بواسطة نظام تحفيزي، عملي أكثر. إذ تقرر بموجب المرسوم رقم 2.99.6626 بتاريخ 30 يونيو 1999 منح تعويضات (مقاصة) عن منع الرعي بغية حماية غابات الدولة المراد استغلالها أو إحياؤها. وهكذا استفاد مستعملو المجال الغابوي المنتظمون في شكل تعاونيات أو جمعيات بموجب القرار الوزاري رقم 1855.01 الصادر في 21 مارس 2002 من مقاصة من أجل حماية غابات الدولة المراد استغلالها أو إحياؤها قدرها 250 درهم عن كل هكتار محمي على ألا تقل هذه المساحة عن 300 هكتار. وقد مكن هذا النظام حتى سنة 2017 من حماية 94.000 هكتار تم استغلالها أو إحياؤها مقابل مبلغ 23 مليون درهم استفاد منه 83.186 منخرط في 166 جمعية.

ولئن مكن نظام المقاصة من منح تعويضات نقدية وبكيفية مباشرة مقابل التخلي المؤقت عن الحق في الرعي، فإن الممارسة بينت أن هذا النظام لم يبلغ بعد النضج اللازم لكسب انخراط كل ذوي الحقوق وإشراكهم التام في حماية المساحات التي يتم إحياؤها، لذا يجب أن يحظى بتفكير أعمق من أجل تحسين فعاليته.

4. حصيلة عمليات التخليف وكيفيات التتبع والتقييم

1.4 فيما يخص حصيلة إعادة تشكيل منظومة البلوط الفليني

يتجسد تنفيذ برامج إعادة إدخال شجر الفلين في إنجاز عمليات التخليف الاصطناعي على مساحة تقدر ب 1.872 هكتار كمعدل سنوي ما بين سنتي 2003 و2016 وهوما يمثل 24 % فقط من البرنامج التوقعي. وتتركز المساحات التي تم تخليفها اصطناعيا بالمديريتين الجهويتين للمياه والغابات ومحاربة التصحر للشمال الغربي والرباط سلا زمور زعير بمعدل يقدر ب 1.462 هكتار خلال الفترة المذكورة، أي أكثر من 78 % من المجالات التي تم تخليفها رغم أن هذه الجهات لا تشكل سوى حوالي 46 % من مجموع غابات الفلين. فيما عرفت غابة المعمورة لوحدها غرس 18.131 هكتار أي بنسبة إنجاز بلغت 75 %. أما بالنسبة للمديريتين الجهويتين للريف والشمال الشرقي، حيث تمثل غابات الفلين حوالي 44 % من مجالهما، فقد تم تخليف 410 هكتار كمعدل خلال نفس الفترة المذكورة.

كما ينبغي التعاطي مع هذه الحصيلة بتحفظ لكونها مبنية على المعطيات المؤقتة لعمليات التشجير في نهاية موسم الغرس (شهر مارس) والتي لا تأخذ بعين الاعتبار بقاء الشتلات حية بعد مرور موجة الحر الصيفية كما توضح ذلك الحصيلة النهائية لعمليات التشجير حيث تم تسجيل ضياع حوالي 7560 هكتار ما بين سنتي 2011 و2016 بسبب الهلاك المتأخر للشتلات.

2.4 حول طريقة تقييم إعادة تشكيل منظومة البلوط الفليني

يشمل الجرد النهائي لنتائج عمليات التخليف المحيطات التي تتجاوز فيها نسبة النجاح 60 % فقط. غير أن هذه الحصيلة لا تبين زيادة كثافة الغابات وإعادة تشكيلها بالنسبة لمحيطات التخليف. كما أنه لا يتم احتساب الحفر بالمحيطات الواقعة بالمناطق الجبلية والتي عادة ما تكون منتشرة بطريقة غير منتظمة، مما يصعب معه تتبع نسبة الغطاء الغابوي بالمحيطات التي تم تخليفها بهذه المناطق. كما يصعب أيضا احتساب وتحديد الشجيرات التي هلكت بعد إعداد الحصيلة النهائية. ولهذه الأسباب تبقى المعطيات المضمنة بالحصيلة النهائية لعمليات التشجير غير محينة.

من ناحية أخرى، لا تقدم الحصيلة النهائية معلومات مناسبة حول المجهودات المبذولة من أجل إعادة تشكيل وتكثيف غابات الفلين، بحيث يتم احتساب الأغراس الناجحة خارج الغطاء النباتي فقط. وبالتالي، فإن عمليات الغرس، سواء بواسطة الشتلات أو بذور البلوط، تحت الغطاء الغابوي الطبيعي لا يتم إدراجها في الحصيلة النهائية.

وبالرغم من أن برامج التخليف ساهمت في إعادة تشكيل جزء من غابات الفلين نتيجة للعمليات المنجزة، إلا أن غياب أداة لتتبع وتقييم هذه البرامج، وإعداد حصيلة عمليات التخليف بناء على مدة السنة المالية يعطي صورة جزئية فقط عن حالة إعادة تشكيل غابات الفلين خاصة مع تعدد حالات فشل عمليات الغرس وتوالي عمليات إعادة الغرس في المحيطات التي لم تكلل بالنجاح.

ثالثا. إنتاج وبيع الفلين المستخرج

1. إنتاج الفلين

بلغ المعدل السنوي لإنتاج الفلين 94.000 "ستير" مع تسجيل تقلبات كبيرة خلال الفترة 2012 - 2017. وقد سجل الإنتاج أعلى مستوى له سنة 2013 حيث بلغ 128.000 ستير في حين سجل المستوى الأدنى خلال سنة 2016 بإنتاج 57.000 ستير. ولتحقيق هذا المحصول تم استغلال مساحة تقدر ب 15.569 هكتار كمعدل سنوي خلال نفس الفترة.

وبخصوص التوزيع الجغرافي للإنتاج، فإنه يتركز بالأساس بالمديريات الجهوية للشمال الشرقي والشمال الغربي والرباط سلا زمور زعير بحجم يبلغ 81.546 ستير أي ما يعادل 89 % من متوسط الإنتاج السنوي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى2017. وبقيت هذه النسبة مستقرة ما عدا خلال موسم 2016 حيث ساهمت المديرية الجهوية للريف بحوالي 31 % من الإنتاج وذلك نتيجة ارتفاع المساحات المستغلة ب 2.444 هكتار.

هذا وتوفر 10 غابات فقط من أصل 50 غابة يتم استغلالها ما معدله 88 % من الفلين المستخرج بجميع أنواعه. كما أن 75 % من إجمالي الإنتاج يتأتى من غابات المعمورة والغرب وباب أزهر. ويرتكز هذا الإنتاج على غابة المعمورة بنسبة تفوق 58 % من 2012 إلى 2015 دون تغيير. وقد انخفضت مساهمة هذه الغابات الثلاث خلال سنة 2016 حيث بلغت 54 % من الإنتاج الوطني، وذلك موازاة مع ارتفاع في الإنتاج بغابات أيت علا وبني ايسف وجبل العلام وأهل سريف بلغ 26 %.

وتساهم غابة المعمورة بأكثر من نصف الإنتاج الوطني للفلين وذلك بالرغم من العمر المتقدم لأشجارها والضغط الذي تعرفه جراء عوامل التدهور سالفة الذكر. وبالرغم من حالتها المتدهورة، ظل هدف استغلال هذه الغابة دون مراجعة أو تغيير منذ تصميم التهيئة 1951-1954.

2. بيع الفلين

يتناسب بيع الفلين خلال سنة معينة مع محصول السنة السابقة مع تسجيل بعض التأجيلات الطفيفة للسنوات الفارطة. وخلال سنة 2017، بلغ حجم الفلين الذي تم بيعه 57 ألف ستير وهو ما يشكل انخفاضا بنسبة 48 % مقارنة مع السنة السابقة. ويمثل الفلين المولد (Liège de reproduction) على شكل ألواح 78 % من متوسط الفلين الذي يتم بيعه.

وباستثناء سنة 2014 أخذت المبيعات، من حيث القيمة، منحى عكسيا لحجم المبيعات نتيجة ارتفاع الأثمنة منذ سنة 2012. وقد سجل ثمن الفلين المولد على شكل ألواح ارتفاعا بأكثر من 226 % ما بين سنتي 2012 و2015 حيث انتقل معدل الثمن من 374 درهم/ستير إلى 1.222 درهم/ستير معوضا بذلك الانخفاض المسجل في حجم الفلين بالنسبة لنفس الفترة. وتم تسجيل هذا المنحى التصاعدي كذلك في ثمن البيع بالنسبة للفلين المولد على شكل أجزاء حيث ارتفع هذا الثمن بنسبة 193 % بين سنتي 2012 و2016.

تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى مداخيل بيع الفلين التي توزع على 52 جماعة التي تدخل غابات الفلين في حدودها الترابية وعلى الصندوق الوطني الغابوي بنسب 80 % و20 % على التوالي، تمثل الرسوم والتكاليف المضافة 33 % من ثمن البيع. كما يضاف لثمن البيع أداء الأجرة عن الخدمات المقدمة من طرف مصلحة الدولة المسيرة بطريقة مستقلة المتعلقة بتثمين المنتوجات الغابوية.

بناء على ما سبق ومن أجل تحسين عمليات تخليف وتثمين سلسلة شجر الفلين، يوصي المجلس الوزارة الوصية على القطاع الغابوي بما يلي:

- **السهر على تطبيق القوانين الجاري بها العمل وتقوية عمليات تحسيس ذوي الحقوق والمواطنين بالطابع الجنحي لعمليات جمع وقطف وبيع البلوط، لما لها من تأثير سلبي على التخليف الطبيعي لغابات الفلين؛**
- **جرد وتحديد وتأمين مواقع البذور مع العمل، بشراكة مع مركز البحث الغابوي، على تطوير تقنيات معالجة بذور البلوط والحفاظ عليها؛**
- **السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالرعي خاصة فيما يتعلق بإحصاء وتسجيل ذوي الحقوق عبر منحهم بطاقة الرعي وتقييم الموارد العلفية وتحديد عدد المواشي المرخصة للرعي؛**
- **إشراك فعلي للمجلس الوطني للغابات وللمجالس الإقليمية للغابات في إشكاليات التنمية الاقتصادية للمناطق الغابوية والرعوية وفي تحديد طرق مشاركة الساكنة في استغلال الغابات؛**
- **إجراء تقييم من الناحية الكمية والكيفية لجميع برامج التشجير؛**
- **تطوير نظام "المقاصة من أجل حماية غابات الدولة المراد استغلالها أو إحياؤها" حول مشاريع للتنمية الاقتصادية المندمجة للمناطق الغابوية؛**
- **القيام بتقييم شامل لفعالية نظام المقاصة؛**
- **إشراك مركز البحث الغابوي في الإشكاليات المتواترة التي يثيرها المدبرون المحليون حول ضبط تقنيات عمليات التخليف؛**
- **وضع نظام معلومات يرتكز على "القطعة الغابوية" كوحدة للتسيير من أجل تتبع غابات الفلين؛**
- **دراسة جدوى وقف عمليات قلع الفلين في القطع الغابوية المتدهورة وذلك بالتشاور مع مركز البحث الغابوي.**

II. جواب وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

(نص مقتضب)

(...)

تجدر الإشارة الى أن تقرير التقييم تزامن مع إطلاق وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لدراسة ترمي الى وضع استراتيجية جديدة شاملة للقطاع. وفي هذا الصدد، فقد تم ادراج بعض الملاحظات التي جاء بها التقرير التقييمي حول البلوط الفليني للمجلس الأعلى للحسابات في هذه الدراسة.

(...)

التعقيب على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات

أولا. عوامل تدهور غابات الفلين

(...)

وبما أن الغابات هي ملكية للدولة وخاضعة لحقوق الانتفاع، فإن غابات الفلين كانت دائما خاضعة، شأنها في ذلك شأن الغابات الأخرى على المستوى الوطني، لضغوط بشرية مرتبطة بأنشطة الساكنة المحلية.

إن التطور الذي عرفته غابات الفلين بالمغرب هو نتيجة للتحولات التي عرفها السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. كما أن الخيارات الحرجية المتخذة من طرف الإدارة يمليها دائما السياق الذي يميز كل فترة حسب رؤية متوسطة وطويلة الأمد. إلا أن برامج تحديد وتخليف غابات الفلين التي بدأت خلال السنوات الماضية قد أدت إلى انعكاس منحى هذا التدهور حيث أن مساحة الفلين على مستوى غابة المعمورة، والتي لم تكن تتجاوز 60.000 هكتار سنة1992، ارتفعت حاليا الى أكثر من 70.000 هكتار.

وتجدر الإشارة إلى أن تدبير المجال الغابوي يهدف قبل كل شيء إلى تخفيف آثار عوامل التدهور من خلال اعتماد منهجية تشرك الساكنة المحلية إضافة إلى التكييف المستمر للتقنيات المستخدمة.

ومن جهة أخرى، وبغية التغلب على العقبات المتعلقة بالتخليف الطبيعي، فإن التوجه الذي تم اعتماده منذ سنة 2000 هو التخليف الاصطناعي مع إغلاق وتسييج المحيطات المجددة وتحسين مساراتها التقنية بصفة مستمرة من خلال الاستفادة من التجارب الميدانية ومستجدات البحث العلمي.

وفي الوقت الحالي، يتم توجيه البرامج الحرجية بشكل أساسي لتدبير تشكيلات فتية من البلوط الفليني، والتي تمتد على مساحة حوالي 16.000 هكتار على مستوى غابة المعمورة.

➢ الاجتثاث والقطع وجمع البلوط

إن عمليات الاجتثاث وقطع الأشجار لا تخص إلا غابات الفلين المتواجدة بالريف وهذا راجع للتأخير المسجل في عملية تأمين الملك الغابوي أساسا بسبب تعرض الساكنة المحلية على عمليات التحديد. وقد شهدت هذه الممارسات، التي تهدف الاستيلاء على الأراضي، تراجعًا كبيرًا بفضل الجهود التي تبذلها الإدارة فيما يتعلق بالتحديد والتسجيل. وتتم عمليات الاجتثاث خاصة في الاماكن المغطاة بالأصناف الثانوية ذات القدرة العالية على التخليف حيث لا تتأثر أشجار الفلين إلا بشكل استثنائي.

وقد أثبتت التجربة، محدودية تطبيق الأحكام القمعية التي ينص عليها القانون. ومن هذا المنطلق فقد ساهم تطوير المقاربة التشاركية مع الساكنة المحلية والجهود المبذولة لتأمين الملك الغابوي، إلى حد كبير في الحد من ظاهرة الاجتثاث.

ويعتبر جمع البلوط، الذي تعرفه فقط غابة المعمورة، من الممارسات القديمة التي تقوم بها الساكنة المحلية بجميع فئاتها (الرجال والنساء والأطفال) وبكميات متباينة للغاية. ومع ذلك، فإن مصالح المياه والغابات تقوم، بمعية قوات الأمن عند الاقتضاء، بحملات مصادرة تستهدف المروجين الذين بحوزتهم كميات هامة بهدف ردع تسويق البلوط على نطاق واسع.

أما فيما يتعلق بتأثير هذه الممارسات على التخليف الطبيعي، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الرعي المفرط يبقى العامل الرئيسي المؤثر نظرا لكون القطيع يقوم بأكل الشتلات الصغيرة.

ومن جهة أخرى، فإن دليل مواقع انتاج البذور يشكل وثيقة مرجعية صالحة للاستعمال لكونها تحتوي على جرد لمواقع محتفظ بها في موطنها الطبيعي تم تصنيفها وفق معايير تتعلق بالصفات المورفولوجية والصحية. وتعرف هذه المواقع سنويا عملية جني جيدة كما تخضع للمراقبة من طرف المحطات الإقليمية للبذور. ويتم استبدال كل

موقع تبين تدهور حالته بشكل يؤثر على قدرته على إنتاج البذور بموقع جديد بعد القيام بالتحديد والتشخيص من طرف لجنة متخصصة.

ويجري حاليا إعداد نظام جديد لتأمين التزود بالبذور من خلال:

أ. إعداد دليل لجني وتخزين البلوط يحدد الأنشطة والمسؤوليات في إطار تقييم عملية الجني، التخزين ومنح شهادة منشأ البذور. (...)

ب. تجهيز مشاتل البلوط الفليني بغرفة باردة للمحافظة على البذور .

ويجب التأكيد على ان تأجيل صفقات التخليف لم ينتج عنها أية خسارة مالية لأن هذه الصفقات يتم إلغاؤها قبل بداية الأشغال أو تأجيلها الى السنة الموالية. حيث أن مساحة 1930 هكتار التي ذكر أنها غير منجزة في إطار موسم 2016-2015 على مستوى المديريات الاقليمية للخميسات والرباط، ووزان وسيدي سليمان بسبب نقص في البذور فهي لا تهم فقط تخليف البلوط الفليني بل تشمل أيضا أصناف أخرى (الاوكليبتوس والأكاسيا)، وعدم الانجاز يرجع إلى عدم جدوى طلبات العروض لإنتاج الشتائل وذلك رغم إعادتها عدة مرات.

➢ العبء الرعوي وتنظيم حق الانتفاع

نظرا لتعقيد الاشكالية الرعوية على المستوى الوطني وهشاشة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للساكنة المحلية للغابات والمناطق المحيطة بها، فإن استغلالها للغابات من أجل الرعي أمر حتمي خصوصا خلال فترات الجفاف. ومن هذا المنطلق فإن الاعتراف باستحالة التخليف الطبيعي هو مبدأ واقعي للتدبير الفعال لغابات الفلين. ولذلك، فإن التخليف لا يمكن أن يكون إلا اصطناعيا .

وقد دفع هذا المعطى إدارة المياه والغابات للبحث عن حلول موضوعية تدمج هذه الممارسات في مقاربات التدبير مثل اعتماد نظام المقاصة من خلال الجمعيات الرعوية منذ عام 2002 للحد من الرعي المفرط في الغابات.

ونظرا لصعوبة تحديد قائمة مربي الماشية مستعملي الغابات من طرف السلطات المحلية، فإنه لم يتأتى تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بالرعي بصفة شاملة بل اقتصر على عدد قليل من الغابات.

وقد وضعت إدارة المياه والغابات استراتيجية رعوية غابوية تمت المصادقة عليها من قبل مختلف الشركاء. ونذكر من بين أهم توجهاتها: (1) إعادة تأهيل المناطق الرعوية الغابوية، (2) تنظيم مستعملي المجال الغابوي، (3) التنمية السوسيواقتصادية للغابات والمناطق المحيطة بها، (4) تعزيز الحكامة في تدبير المناطق الرعوية، (5) تقديم الدعم لبرامج البحث في مجال الرعي الغابوي، و (6) تقوية قدرات مصالح المياه والغابات .

وفي هذا الإطار فان اعتماد آلية المقاصة بغابات الفلين مكن من خلق 20 جمعية رعوية تقوم بتدبير تشاركي في المناطق التي تم إعادة تشجيرها على مساحة تناهز 14.000 هكتار .

ويبقى عدد الشتائل التي تتضرر بسبب الرعي الجائر ضعيفا جدا (0,1 ٪) بالمقارنة مع عدد الشتائل المزروعة سنويا في الاقاليم المذكورة، مما يبين الجهود المبذولة لتعزيز حماية المحيطات المشجرة.

ويبقى تنظيم مستعملي المجال الغابوي في صلب إشكالية تدبير الرعي بالغابات ولا يمكن إيجاد الحل إلا في إطار حكامة محلية مناسبة .وهكذا، فإن تطوير الحكامة المحلية على أساس شراكة إيجابية مع الساكنة المحلية والفاعلين المؤسساتيين بما في ذلك ممثلي الساكنة تبقى ضرورة حتمية .

وتبقى مراجعة ظهير1976 أمرا ضروريا من اجل إنشاء أرضية إيجابية بين قطاع المياه والغابات ومختلف الفاعلين سيكون من شأنه دعم الهياكل المحلية والإقليمية والجهوية.

كما أن خلق وتنويع أنشطة مستدامة لصالح الساكنة المحلية في مجال تثمين الموارد الغابوية يعتبر فرصة حقيقية لابد من استغلالها.

ومن جهة أخرى فإن تنفيذ القانون رقم 13-113 المتعلق بالترحال يأتي ليكمل استراتيجية الرعي بالغابات التي وضعتها إدارة المياه والغابات لمعالجة قضايا الرعي المفرط في المجال الغابوي. حيث سيمكن تدريجيا من معالجة الاشكالية الرعوية في الغابة وخارج الغابة باعتماد منطق التكامل بين المناطق الرعوية المختلفة والتغلب على الصعوبات المواجهة في تنظيم الممارسات الرعوية.

➢ برامج تهيئة غابات الفلين

في بداية السبعينات، تم إدخال الاصناف الغابوية ذات النمو السريع وذلك لأسباب تقنية من جهة خصوصا عدم توفر طرق للتخليف الاصطناعي، ومن جهة أخرى لأسباب اقتصادية منها تثمين المناطق المتدهورة بإنتاج مواد خشبية وغير خشبية. وقد ساعدت هذه المنهجية على الحفاظ على الهوية الغابوية وملكية الدولة للمجالات المتدهورة والتي تشكل الآن مجالا لتجديد غابات الفلين.

وقد شرعت ادارة المياه والغابات منذ بداية سنة 2000 في إنجاز برنامج لإعادة تحويل هذه الاراضي الى غابات للفلين. كما انه منذ اعتماد مخطط التهيئة لسنة 1992لم يتم اجراء اي اجتثاث من أجل إدخال اصناف جديدة.

وفي غياب التخليف الطبيعي وعدم التوفر على مسار تقني للتخليف الاصطناعي قبل سنة 1990، فقد هدفت هذه الإجراءات لتأهيل المناطق الفارغة والمتدهورة بغابات الفلين ومناطق المستنقعات التي كانت تشكل جزءا من منظومة البلوط الفليني.

وبفضل تراجع منحى التدهور منذ بداية التسعينيات، والتحسن المتواصل في تقنيات التخليف الاصطناعي، يعتزم قطاع المياه والغابات في افق سنة 2034 إعادة إحياء غابات الفلين وانتشارها في المساحات التي كانت تشغلها سنة1950.

➢ **تدهور وتناقص كثافة التشكيلات الغابوية**

يعتبر تدهور غابات الفلين ظاهرة تعرفها جميع مواطنه الأصلية (غرب البحر المتوسط). وتوجد هذه الظاهرة في المغرب منذ القرن الماضي ولا تؤثر إلا بشكل هامشي على ديمومة هذه الغابات وتواجدها يتغير عبر الزمن ويرتبط بالعديد من العوامل أهمها التغيرات المناخية.

وتجدر الإشارة إلى أن مدى أهمية هذه الظاهرة مرتبط بشدة بفترة الملاحظة وأن العديد من الأشجار التي يظهر تساقط الأوراق على بعض فروعها خلال موسم الجفاف تستأنف نشاطها في فصل الربيع. ومن أجل معرفة أدق لهذه الظاهرة في المغرب، فقد تم انجاز عدة دراسات وأبحاث منذ الخمسينيات من القرن الماضي.

وبالنظر إلى شيخوخة الأشجار والغياب شبه الكامل للتجديد الطبيعي واستحالة اللجوء إلى التخليف عبر الجذور، فإن تناقص الكثافة هو نتيجة لتطور النظام الإيكولوجي لغابات الفلين. وقد دفعت هذه الوضعية ادارة المياه والغابات إلى اعتماد برنامج طموح للتجديد الاصطناعي، معظمه داخل غابات الفلين (التكثيف).

وبالنسبة لغابة المعمورة، يهدف مخطط التهيئة الجديد (2034-2015) أساسا إلى تجديد غابات الفلين القديمة ذات الكثافة الضعيفة والمتوسطة على مساحة إجمالية قدرها 25.000 هكتار. ومن أجل اختيار المواقع التي سيتم تخليفها يأخذ بعين الاعتبار بشكل أساسي معيار ضعف الكثافة بالإضافة الى العامل المتعلق بعمق التربة الطينية وفقًا لنتائج دراسة التربة التي أجريت خلال دراسة التهيئة. وهكذا فان معيار ضعف الكثافة يأخذ بعين الاعتبار عند اختيار المحيطات التي يتم تجديدها.

ثانيا. إطار البرمجة والإجراءات التقنية للتخليف

1. مخططات تخليف الغابات

وتمثل إعادة تشكيل غابات الفلين واحدة من أولويات إدارة المياه والغابات منذ بداية التسعينيات. وتعتبر أشغال التهيئة التي عرفتها غابة المعمورة سنة 1992 دليلا قاطعا على اهتمام هذه الإدارة بالحفاظ على غابات الفلين وإعادة احياءها.

وقد أعطى المخطط المديري للتشجير التوجهات الرئيسية للتشجير حسب المناطق والنظم الإيكولوجية الرئيسية إلا أنه لا يشكل أبدا أداة برمجة عملية. وقد تبنت الإدارة منذ سنة 2005 منهجية جديدة للبرمجة المجالية تستند على جميع الاستراتيجيات القطاعية الفرعية بغية دمج الإجراءات في إطار برنامج عشري 2005-2014.

وبشكل عام، فان تقييم أي مخطط مديري مرتبط أساسا بإمكانية مقارنة الأهداف التوقعية الدقيقة بالإنجازات المسجلة. فالمخطط المديري للتشجير ليس خطة عمل دقيقة من حيث المساحة والمجال والأصناف.

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء إعداد المخطط المديري للتشجير، لم تكن الإدارة متوفرة على مسار تقني يمكن من تنفيذ برنامج تجديد غابات البلوط الفليني رغم أن الحاجة إلى التجديد أصبحت ضرورة حتمية من أجل التدبير المستدام لغابات الفلين. ولم يتمكن أول محيط للتخليف الاصطناعي من النجاح إلا أوائل سنة 2000 (الغرس بكثافة عالية تصل إلى 2500 شتلة / هكتار لضمان النجاح).

2. اختيار المسار التقني للحفاظ على غابات الفلين

في السياق الحالي، يصعب للغاية الاقتصار على التخليف الطبيعي لإعادة تكوين غابات الفلين مع العلم أن المناطق المراد تخليفها يجب أن تتوافق مع المحيطات القديمة ذات الكثافة الضعيفة والتي لا تفي في كثير من الأحيان بالشروط المطلوبة لهذا النوع من التخليف.

ومن أجل تجاوز العقبات المرتبطة بالتخليف الطبيعي، فإن التوجه الذي تم اعتماده منذ سنة 2000 هو المضي قدماً في التخليف الاصطناعي مع تسييج المحيطات المجددة وتطوير عمليات التخليف الاصطناعي بشكل مستمر من خلال الاستفادة من التجارب الميدانية.

وتبقى الأبحاث متواصلة من أجل تحسين تقنية التخليف الطبيعي أو الاصطناعي عن طريق البذور أو الشتلات التي تنبت في المشاتل وكذلك في مجال التقنيات الحرجية للتشكيلات الفتية لأشجار البلوط الفليني.

وفي غياب غابات منتجة لخشب التدفئة، كان الغرض من عمليات القطع السابقة هو تلبية الحاجيات من هذا النوع من الخشب كما ان غابات الفلين كانت في هذه الفترة تتحمل عمليات القطع « à blanc étoc » وتتخلف بقوة عبر الجذور مع العلم أن الضغط الرعوي كان محدودًا للغاية في ذلك الوقت.

أما في الوقت الحالي، فان اختيار قرار التخليف عن طريق البذور أو الشتائل تمليه ظروف المحطة والدراسة الإيكولوجية للمحيط المراد تجديده، والتي تقوم بها المصالح المحلية بناء على الوثائق التقنية المتوفرة (دليل إعادة التشجير، مخططات تهيئة الغابات ...). حيث تلعب الظروف البيئية أهمية قصوى. فالتخليف بالبذور، على سبيل المثال، لا يمكن أن يتم على تربة سطحية او فقيرة أو في غابات تتواجد بها الخنازير. أما الشتائل فلديها ظروف جيدة للنمو وينصح غرسها في مثل هذه المواقع.

وتمتد عملية التخليف على مدار عدة سنوات من خلال عمليات التقوية المتكررة للمحيطات القديمة او التي عرفت بعض الإخفاقات حتى الحصول على معدل النجاح الأمثل في محيطات التخليف. وتعرف عمليات التخليف الاصطناعي تطورا مستمرا من خلال الاستفادة من التجارب الميدانية.

3. شراء حق الانتفاع لتأمين عمليات التشجير

يشكل شراء حق الانتفاع من خلال آلية المقاصة عن المحيطات الغابوية المغلقة مقاربة مبتكرة للتدبير المستدام للنظم الإيكولوجية الغابوية بالشراكة مع الساكنة المحلية. ويعتمد هذا النظام على نفس الأسس التي تعتمدها آلية "التأدية مقابل خدمات النظم الإيكولوجية" المعتمدة والموصى بها من قبل الهيئات الدولية.

كما يجب تعزيز وتدعيم التقدم الذي يعرفه هذا المجال من خلال تطويره كما يتضح من خلال التقييم الذي تم انجازه بمناسبة اعداد الاستراتيجية الغابوية للرعي سنة 2016 في إطار برنامج دعم السياسة الغابوية.

ومن جهة أخرى فإن تقرير تقييم آلية المقاصة قد سلط الضوء على المنحى التنازلي لعدد المخالفات الغابوية مع إنشاء الجمعيات الرعوية.

4. حصيلة عمليات التخليف ومنهجيات التتبع والتقييم

1.4 تقييم إعادة تكوين المنظومة البيئية لغابات الفلين

تسجل حصيلة الانجازات في مجال تخليف الفلين، منذ اعتماد البرنامج العشري سنة 2005، معدل انجاز متوسط يبلغ 2.200 هكتار في السنة خلال فترة 2005-2014، في حين أن مستوى الإنجازات قبل سنة 2005 لم يتجاوز 500 هكتار في السنة. وتتم المحافظة على وتيرة الإنجاز هذه في إطار البرامج الحالية.

وتعتبر غابة المعمورة أكبر غابات الفلين في المغرب والغابة الأكثر دراسة، وهو ما يفسر المجهودات الخاصة التي خصت بها في ميدان التخليف مقارنة مع غيرها من غابات الفلين في المغرب. وللإشارة فإن غابة المعمورة قد تم تحفيظها سنة 2008 ولا تعرف أي تعرض متعلق بالملكية، عكس الغابات المتواجدة بالمناطق الجبلية والتي لم يكتمل بعد تأمين أراضيها.

ويشير التقييم المؤقت، الذي يعده المسيرون المحليون في نهاية شهر مارس من كل موسم تشجير، فقط إلى المساحات المشجرة في نهاية الموسم. وفي الواقع، يشكل موسم الصيف الحار مرحلة هامة من أجل بقاء ونجاح شتلات البلوط الفليني المغروسة، ولهذا السبب لا يتم إعداد الحصيلة النهائية إلا بعد الفترة الصيفية من أجل تقديم معلومات محينة عن النتيجة النهائية للتشجير.

ويعتبر التقييم النهائي أداة مهمة لتتبع نجاح محيطات التشجير، حيث يتم تحيينه سنويًا لإعطاء صورة حقيقية عن الواقع، خاصة وأنه، بعد نجاح محيط ما، قد تؤدي العديد من العوامل الأخرى لإتلافه كالحرائق والرعي الجائر وعدم احترام المناطق المحمية.

2.4 منهجية التقييم لإعادة تكوين المنظومة البيئية لغابات الفلين

يمثل الجرد الوطني للغابات على المدى الطويل الإطار المناسب لتتبع جهود التكثيف في الغابات الطبيعية ويمكن من تقييم الجهود المبذولة لإعادة بناء المنظومة البيئية لغابات الفلين.

ولا يتم احتساب الغرس الناجح المتواجد تحت الغطاء الغابوي فعليًا في التقييم النهائي للتشجير، وذلك لتجنب تكرار احتساب المساحات المشجرة.

وتبقى طريقة اعداد الحصيلة النهائية هي نفسها بالنسبة للمحيطات المتواجدة في المناطق الجبلية كما هو الحال في المناطق السهلية وبغض النظر عن عدد الشتائل المزروعة.

كما يجب التذكير أن منطق إعداد الحصيلة النهائية كان يعتمد في البداية على منطق التشجير على أرض عارية وليس لعمليات تخليف الغابات الطبيعية. ويثير اعتماد هذا المنطق في الغابات الطبيعية مشكلة في التفسير. ولكن في غياب منهجية جديدة مناسبة، وجدت الإدارة أنه من المفيد في هذه المرحلة اعتماد احتساب التخليف لأن الانتقال إلى منهجية جديدة للتتبع يفترض وضع أدوات جديدة للتحكم في المجال الجغرافي ولا سيما النظام المعلوماتي SIG WEB الذي يوجد في طور الاعداد.

وقد مكنت الجهود التي بذلتها الإدارة منذ سنة 2000 من حيث إتقان المسارات التقنية وتدبير جميع المشاكل التي تتعرض لها غابات الفلين من تحسين تدبير برامج التخليف من حيث وتيرة الإنجاز وكذا تحسين معدلات النجاح.

ثالثا. إنتاج وتسويق الفلين

1. إنتاج الفلين

تعود التقلبات في حجم الفلين المجني إلى حد كبير إلى تعاقب فترات الجفاف والحالة الصحية للتشكيلات الغابوية. بالإضافة إلى ذلك فإن القطع التي لم يتم جنيها في السنة الحالية تتم برمجتها في السنة الموالية.

وتجدر الإشارة الى أنه، في المغرب، ليست كل غابات الفلين منتجة كما أن تثمين بعضها ليس مربحًا اقتصاديًا. بالإضافة إلى كون معظم الغابات المنتجة تتوفر على مخططات تهيئة تحدد القطع التي يجب تثمينها وفقًا للسنوات ولقدرات الإنتاج.

وبالتالي، ومن أجل إعداد برنامج سنوي لجني الفلين، تقوم لجنة جهوية موسعة من المختصين بزيارة القطع المعنية ويتم اتخاذ قرارات الجني وفقًا لمعايير محددة مثل الحالة الصحية وحيوية الأشجار وهجمات الحشرات والتساقطات المطرية على مدار السنة. وقبل أربعة أشهر من بدء موسم الجني تتم زيارة القطع مرة أخرى من قبل لجنة محلية تحدد الأشجار القابلة للجني.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد دفتر التحملات الخاصة الشروط الواجب مراعاتها لجني الفلين والأشجار التي لا يجب جنيها. وهكذا يبدو جليا أن التدابير المتخذة من طرف إدارة المياه والغابات تعطي الأولوية للحفاظ على غابات الفلين مع إمكانية تثمينها وفقًا لقدراتها والعوامل المؤثرة بطريقة ديناميكية.

2. بيع الفلين

يرتبط سوق الفلين على المستوى الوطني ارتباطًا وثيقًا بالسوق الدولية، حيث أن جزءًا كبيرًا من الإنتاج مخصص للتصدير كمنتجات نهائية أو نصف مصنعة. ونتيجة لذلك، فإن قطاع المياه والغابات يواكب تطور أسعار التصدير وتقييم جودة الفلين الذي يتم جنيه بالتعاون مع مركز البحث الغابوي. وتمكن هذه العناصر من إجراء تقييم موضوعي للأسعار خلال السمسرات العمومية.

تعقيب الوزارة على توصيات المجلس الأعلى للحسابات

- **السهر على تطبيق القوانين الجاري بها العمل وتقوية عمليات تحسيس ذوي الحقوق والمواطنين بالطابع الجنحي لعمليات جمع وقطف وبيع البلوط، لما لها من تأثير سلبي على التخليف الطبيعي لغابات الفلين**

يواصل قطاع المياه والغابات الجهود في مجال التوعية التي تستهدف المواطنين لإبراز التأثير السلبي لجمع البلوط. وتشكل الساكنة المحلية كذلك فئة مستهدفة رئيسية من طرف البرامج التواصلية والتحسيسية التي تقوم بها الادارة نظرا لارتباطها اقتصاديا بمنتوجات غابات الفلين. وهكذا تنظم الادارة حملات للتوعية بصفة منتظمة وكذلك بمناسبة الأيام الوطنية والعالمية.

كما يولي قطاع المياه والغابات أهمية كبرى للتربية البيئية والتي تستهدف بصفة خاصة التلاميذ والشباب.

ونظرا لصعوبة تطبيق القانون بسبب تعقيد تصنيف المخالفات، يتم اتخاذ اجراءات صارمة ضد مروجي الكميات الكبيرة من البلوط.

- **جرد وتحديد وتأمين مواقع البذور مع العمل، بشراكة مع مركز البحث الغابوي، على تطوير تقنيات معالجة بذور البلوط والحفاظ عليها**

يشكل ضبط التزود بالبذور والشتلات شرطا استراتيجيا لإعادة احياء غابات الفلين ولهذا تعطيه الادارة الأولوية. حيث تم اعداد دليل لجني وتخزين البلوط والذي يحدد الجوانب التقنية من حصر مواقع انتاج البذور الى منح شهادة المنشأ للبذور التي ستعطى للمشاتل . وبالنظر الى أهمية هذه الحلقة، إضافة الى المشاتل، فإن الاستراتيجية الجديدة ستأتي لا محالة بالحلول اللازمة.

- **السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالرعي خاصة فيما يتعلق بإحصاء وتسجيل ذوي الحقوق عبر منحهم بطاقة الرعي وتقييم الموارد العلفية وتحديد عدد المواشي المرخص للرعي**

إن تطبيق القانون مشروط بتدبير المراعي الغابوية استنادًا إلى معرفة جيدة للموارد العلفية وإحصاء ذوي الحقوق، ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الشروط يتطلب مقاربة جديدة للحكامة ونهج مقاربة تشاركية مع الساكنة المحلية. وللإشارة فإن هذا المشروع يوجد قيد الإعداد.

- **الإشراك الفعلي للمجلس الوطني للغابات وللمجالس الإقليمية للغابات في إشكاليات التنمية الاقتصادية للمناطق الغابوية والرعوية وفي تحديد طرق مشاركة الساكنة في استغلال الغابات**

يتطلب تنظيم السكان اعتماد حكامة مناسبة على المستويات المحلية والإقليمية والجهوية، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء المقاربة التشاركية وإصدار النصوص التشريعية اللازمة. كما أن الاستراتيجية الجديدة ستأتي دون شك بالقطيعة اللازمة لإنجاح هذه الإصلاحات.

- **إجراء تقييم من الناحية الكمية والكيفية لجميع برامج التشجير**

من المنتظر أن يتم تعزيز التقييم الكيفي والكمي لبرامج التشجير من خلال ارساء نظام معلوماتي جديد SIG WEB يهدف الى المراقبة الرقمية للمناطق المهيأة بشكل مستمر. كما أن الاستراتيجية الجديدة للمياه والغابات ستأتي بآليات مبتكرة لتطوير مهنية الأطر الغابوية.

- **تطوير نظام "المقاصة من أجل حماية غابات الدولة المراد استغلالها أو إحياؤها" حول مشاريع للتنمية الاقتصادية المندمجة للمناطق الغابوية**

يعد نظام المقاصة آلية واعدة لخلق توافق بين مختلف استعمالات المناطق الغابوية والمشاركة الفعالة للسكان. كما تولي هذه الادارة اهتماما كبيرا لتطوير هذه الآلية وتحديثها في إطار مشاريع تنموية.

- **القيام بتقييم شامل لفعالية نظام المقاصة**

لقد تم فعلا إجراء تقييم لآلية المقاصة خلال اعداد الاستراتيجية الرعوية بالغابات سنة 2016 في إطار مشروع دعم سياسة الغابات. وسيعمل قطاع المياه والغابات تدريجيا على تنفيذ هذه التوصيات على أساس التشاور على نطاق أوسع مع الشركاء.

- **إشراك مركز البحث الغابوي في الإشكاليات المتكررة التي يثيرها المسيرون المحليون حول ضبط تقنيات عمليات التخليف**

يعمل مركز البحث الغابوي على أساس عقد-برنامج يتم تحويله الى أبحاث. ويتم اعداد هذا البرنامج بتعاون وثيق مع المصالح المركزية واللامركزية لهذا القطاع. ويتم تسطير الأهداف ومحتوى المشاريع وفقا لاهتمامات المسيرين المحللين على مستوى هذه المناطق. وفي هذا الصدد فان الإشراك الفعال للبحث الغابوي يشكل أحد أهم الأهداف التي يجب بناءها في إطار منظور شامل ستأتي به الاستراتيجية الجديدة للقطاع.

- **وضع نظام معلومات يرتكز على "القطعة الغابوية" كوحدة للتسيير من أجل تتبع غابات الفلين.**

أطلقت ادارة المياه والغابات مشروعًا لتتبع التدخلات الميدانية، من خلال التطبيق المعلوماتي المسمى "SIG-WEB". ومن المنتظر أن يحقق هذا النظام تقدما في مراقبة الغابات المغربية بشكل عام وغابات الفلين على وجه الخصوص. وسيمكن هذا النظام من الاستفادة بشكل أحسن من التجارب التي تجري في هذه الغابات.

- **دراسة جدوى وقف عمليات جني الفلين في القطع الغابوية المتدهورة وذلك بالتشاور مع مركز البحث الغابوي**

يتم بالفعل اتخاذ كل الاحتياطات لتجنب حدوث تأثير سلبي على غابات الفلين اثناء الجني.

III. جواب المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر

(نص مقتضب)

(...)

من المهم التأكيد على أن تدبير المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لمنظومة البلوط الفليني يدخل في إطار السياسة العامة لتدبير الغابات بالمغرب بصفة عامة. وتهدف هذه السياسة الى الحفاظ والتثمين المستدام للمجالات الغابوية كما هو معرف في البرنامج الغابوي الوطني وتماشيا كذلك مع التوجهات العامة المنبثقة من

المؤتمر الوطني حول الغابات المنعقد سنة 1996 بإفران. هذه التوجهات التي تتماشى مع المبادئ الأساسية لنداء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (CNUED) وكذا مع الاتفاقيات العالمية الثلاث حول التغيرات المناخية، والتنوع البيولوجي، ومحاربة التصحر (ريو دي جانيرو 1992)، مع الاخذ بعين الاعتبار طبعا خاصيات الحوض المتوسطي ومؤهلات الغابات المغربية.

وعلى هذا الأساس وحرصا على التنزيل العملي والمجالي للاستراتيجية التنموية للقطاع، تم اعداد سلسلة من المخططات المديرية القطاعية اعتمدت كمرجعيات للبرمجة المجالية ومن ثم إعداد البرامج العشارية المندمجة 2014-2005 و2015-2024. إذن فنحن امام منهجية عمل تقوم على تدبير منظوماتي مجالي للموروث الطبيعي حيث لن يكون منطقيا إسقاط او التعامل مع جزء دون الكل. إذ أن الشجرة او المنتوج الغابوي ما هو الا نتاج لمنظومة تتفاعل في مجموعها.

ويجب التذكير على ان عدد من التوصيات التي جاء بها التقرير، كما سيأتي لاحقا، إما هي في طور الإنجاز من طرف المندوبية السامية او سوف تأخذ بعين الاعتبار من خلال انجاز البرنامج العشاري 2015-2024.

أولا. عوامل تدهور غابات الفلين

(...)

إن تطور غابات البلوط الفليني المغربية هو نتيجة للتغييرات والطفرات التي عرفتها كل الغابات المغربية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. هذه التغيرات دائما ما كانت تملي على إدارة الغابات الخيارات الحرجية الواجب اتخادها مع الاخذ بعين الاعتبار السياق الذي يميز كل فترة برؤية متوسطة وطويلة الأمد.

إن النجاح الذي عرفه انجاز برنامج التحديد الغابوي وخاصة بغابات البلوط الفليني وكذا برنامج التخليف التي بدأت منذ سنة 2000 أدى إلى انعكاس منحى التدهور الذي كانت تعرفه هذه المنظومة. وعلى سبيل المثال، فإن غابة البلوط الفليني بالمعمورة، والتي لم تكن تتجاوز مساحتها 60.000 هكتار سنة 1992، أصبحت حاليا أكثر من 70.000 هكتار.

وللتخفيف من آثار عوامل التدهور عمدت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر الى اعتماد منهجية عمل تقوم على إدماج الساكنة المحلية في عملية التنمية عبر تنظيمهم في إطار تعاونيات وجمعيات مع العمل على التكييف المستمر للتقنيات المستخدمة.

وللتغلب على الإشكاليات المتعلقة بالتخليف الطبيعي، فإن التوجه الذي تم اختياره منذ عام 2000 هو المضي قدماً في التخليف الاصطناعي مع حماية وتسييج المحيطات المجددة وتحسين العمليات التقنية باستمرار من خلال الاستفادة من التجارب الميدانية والبحث العلمي.

وفي إطار البرنامج العشاري 2015-2024 فقد تم تخصيص البرامج الحرجية بشكل أساسي لمحيطات التخليف والتي تكسو حوالي 16.000 هكتار على مستوى غابة المعمورة.

1. الاجتثاث والقطع وجمع البلوط

إن عمليات الاجتثاث والقطع لم تعد اليوم، كما كانت في السابق، العامل الأساسي لتدهور شجرة البلوط الفليني بالمغرب. وانما هنالك عوامل أخرى تتمثل خصوصا في الرعي الجائر وآثار التغيرات المناخية.

إن عمليات الاجتثاث وقطع الأشجار لا تتعلق مجاليا إلا بغابات الفلين في منطقة الريف وهذا راجع بالأساس الى التأخر المسجل في إنجاز عملية تحديد الملك الغابوي سابقا. وقد شهدت هذه الممارسات، والتي كانت تنتهج سابقا بهدف الاستيلاء على الأرض، تراجعًا كبيرًا بفضل الجهود الغير المسبوقة التي بذلتها المندوبية السامية فيما يتعلق بعملية التحديد والتحفيظ الغابوي. كما يجب التأكيد على أن عمليات الاجتثاث كانت تتم بشكل رئيسي في المجالات المغطاة بالأصناف الثانوية ذات القدرة العالية على التخليف دون التأثير المباشر على اشجار البلوط الفليني إلا استثنائا.

لقد أثبتت تجربة التدبير عن طريق المواجهة محدوديتها، من خلال تطبيق الأحكام القانونية فقط. لذا ساهم اعتماد المقاربة التشاركية والشراكة مع السكان المحليين وكذا الجهود المبذولة لتأمين الملك الغابوي، إلى حد كبير في الحد من ظاهرة اجتثاث غابات الفلين.

يعتبر جمع البلوط، الذي تتميز به غابة المعورة فقط، من الممارسات القديمة التي يقوم بها السكان المحليون بجميع الفئات (الرجال والنساء الأطفال) والتي تكون الكميات التي يتم جمعها متباينة للغاية. ومع ذلك، فإن مصالح المياه والغابات رفقة عناصر الدرك الملكي والقوات المساعدة تقوم، عند الاقتضاء، وبشكل دوري بحملات مصادرة تستهدف المخالفين الكبار لردع تسويق البلوط على نطاق واسع.

فيما يتعلق بالتأثير على التجديد الطبيعي، تجدر الإشارة إلى أن الرعي المفرط يعتبر العائق الرئيسي لنجاح عملية التخليف والتي عرف تدبيره تطورا لافتا منذ اعتماد المقاربة التشاركية والشراكة مع السكان المحليين.

فيما يخص التجربة، التي قام بها مركز البحث الغابوي قصد حفظ بذور بلوط الفلين في الغرفة الباردة بالمحطة الجهوية للبذور بالرباط بسيدي أعميرة فإن هذه التجربة لم تسفر عن نتائج قابلة للتطبيق على نطاق واسع. وقد أظهرت التجربة في نفس المحطة أن معظم البذور التي تم حفظها نبتت قبل التسليم للمشاتل قصد الانبات.

ولتأمين برامج التخليف بما يكفي من البذور فإن المندوبية السامية على التدبير المنهجي لمواقع الأشجار المنتجة للبذور. وتتوفر المندوبية السامية على دليل لهذه المواقع والذي يعتبر الية مرجعية رئيسية لكونها تحتوي على جرد لكل مناطق الأشجار المنتجة للبذور والمحتفظ بها في موطنها الطبيعي. هذه المناطق المختارة وفق معايير تقنية وموضوعية، وخاصة الصفات المورفولوجية والصحية. وتخضع سنويا للمتابعة وللمراقبة من طرف المحطات الإقليمية .ويتم معالجة او استبدال أي موقع تدهورت حالته، بموقع جديد بعد عملية التحديد والتشخيص الذي تنجزها لجنة متخصصة.

كما تعمل المندوبية السامية حاليا على اعداد نظام جديد لتأمين البذور من خلال:

أ. وضع دليل مسطري للجني والتخزين والحفظ لمدة مناسبة. ويحدد هذا الدليل الأنشطة والمسؤوليات لتقييم المحاصيل وحفظ وشهادة أصل بذور الفلين، وعلى وجه الخصوص: -تقييم اثمار مواقع البذور المحتملة؛- الحراسة (حماية ضد الجمع غير العادل للبذور وتخريب الاشجار) – الجني والتخزين في غرف التبريد مخصصة لهذا الغرض، -رصد ومراقبة نوعية البذور المخزنة - .اعداد إجراءات منح شهادة المنشأ للمشاتل المعنية .

ب. انشاء وتجهيز مشاتل البلوط الفليني، بغرفة باردة للحفاظ على البذور .

اما فيما يخص عمليات تأجيل صفقات التخليف التي جائت في التقرير فإنه لم ينتج عنها أي خسارة مالية لان الصفقات يتم إلغاؤها او تأجيلها الى السنة الموالية. كما ان مساحة 1930 هكتار التي جاء بها التقرير على انها غير منجزة في إطار موسم 2015-2016 على مستوى المديريات الاقليمية للخميسات والرباط، ووزان وسيدي سليمان فيجب الذكر على انها لا تهم تجديد البلوط الفليني فقط بل تشمل أيضا اصناف اخرى (الاكليبتوس والأكاسيا)، وعدم الإنجاز هذه الاخيرة يرجع إلى عدم جدوى طلبات العروض لإنتاج الشتائل وذلك رغم إعادتها مرارا وتكرارا.

2. العبء الرعوي وتنظيم حق الانتفاع

نظرا لتعقيد الاشكالية الرعوية بالمجالات الغابوية المتمثلة في الاستعمال الدائم للغابات لأنشطة الرعي وخصوصا خلال فترات الجفاف، واستفحال ظاهرة القطعان المشتركة بين ذوي الحقوق او مع غيرهم، وكذا صعوبة تحديد قائمة مربي الماشية ومستعملي الغابات من طرف السلطات المحلية بالإضافة الى ضعف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان المحليين بالمناطق الغابوية، فإنه يستحيل على المندوبية السامية لوحدها ضمان التدبير المحكم لعملية الرعي بالغابات. وذلك رغم المجهودات التي تقوم بها من خلال البرامج السنوية لتهيئة المحيطات الرعوية وكذا تنظيم مربي الماشية، زيادة على تفعيل القوانين الجاري بها العمل في هذا المجال.

وللحد من الرعي المفرط، قامت المندوبية السامية، ومنذ سنة 2002 للبحث عن حلول موضوعية تدمج هذه الممارسات في برامج التدبير من خلال تنظيم مربي الماشية في إطار جمعيات رعوية ودعمهم باعتماد نظام المقاصة. وفي هذا الإطار فإن العمل بنظام المقاصة بغابات الفلين منذ عام 2002 لحماية محيطات التخليف والحد من الرعي المفرط مكن من خلق 20 جمعية رعوية توفر تدبير تشاركي في المجالات التي تم تشجيرها على مساحة 14.000 هكتار .

وقد أعدت المندوبية السامية، في إطار مشروع دعم السياسة الغابوية المنجز في إطار التعاون مع الاتحاد الأوربي، استراتيجية رعوية بالمجالات الغابوية، تم التصديق عليها من قبل مختلف الشركاء. ومن التوجهات الرئيسية الاستراتيجية نذكر: (1) اعادة احياء المناطق الرعوية الغابوية، (2) تنظيم مستعملي المجال الغابوي، (3) التنمية الاجتماعية والاقتصادية للغابات والمناطق المحيطة بها، (4) تعزيز الحكامة في إدارة المناطق الرعوية، (5) تقديم الدعم لبرامج البحث في مجال الرعي الغابوي، و (6) تعزيز القدرة التدبيرية لمصالح المياه والغابات .

3. برامج تهيئة غابات البلوط الفليني

في بداية السبعينات، تم الاعتماد على بعض الاصناف الغابوية ذات النمو السريع لأسباب إيكولوجية وتقنية خاصة عدم وجود وعدم التمكن من تقنيات التخليف الاصطناعي لشجرة البلوط الفليني وكذلك لأسباب اقتصادية تتمثل في تثمين المناطق المتدهورة بالأصناف المنتجة للمواد الخشبية وغير الخشبية . وساعد هذا النهج الحرص على الحفاظ على الهوية الغابوية للأراضي وعلى ملكية الدولة للمناطق المتدهورة التي هي الآن مجال لتوطين غابات البلوط

الفليني. إذ أنه ومنذ بداية سنة 2000 عملت المندوبية السامية في إطار برنامج تخليف غابات البلوط الفليني على تحويل هذه الاراضي مجددا الى مجالات لغابات الفلين. كما انه منذ اعتماد مخطط التهيئة لسنة 1992 لم تتم اية عملية لاجتثاث أشجار البلوط الفليني او تعويضه بأصناف أخرى في مكانه الطبيعي.

في غياب التخليف الطبيعي وعدم التوفر على مسار تقني للتخليف الاصطناعي قبل سنة 1990، اهتم المصالح الغابوية بتثمين المناطق الفارغة والمتدهورة لغابات الفلين. غير انه بعد التمكن من ضبط تقنية التخليف الاصطناعي ووضع اليات لدعم الساكنة القروية فقد برمجت المندوبية السامية، وفي افق 2034 التاريخ المحدد لمخطط التهيئة لغابة المعمورة، اعادة احياء غابات البلوط الفليني وتخليفه في حدود المساحات المماثلة لسنة 1950.

4. تدهور الحالة الصحية للتشكيلات الغابوية

إن ذبول غابات البلوط الفليني يبقى ظاهرة هيكلية تم إعلانها في المغرب منذ القرن الماضي ويتم تسجيلها بشكل أساسي في المنظومات الغابوية المتقدمة عمريا. إن تدهور الحالة الصحية لبعض مناطق غابات البلوط الفليني هي ظاهرة تهم عدة مناطق من موطنها الاصلي (غرب البحر المتوسط) ولا تأثر إلا بشكل هامشي على ديمومة هذه الغابات. ثم إن هذه الظاهرة ليست ثابتة وإنما تتغير حدتها وتواجدها حسب السنين وذلك راجع الى العديد من العوامل منها التغيرات المناخية التي تعد الأكثر تأثيرا.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم هذه الظاهرة مرتبط بشدة بفترة وظرف الملاحظة وأن العديد من الأشجار التي يظهر تساقط الأوراق على بعض فروعها خلال موسم الجفاف تستأنف نشاطها في الربيع. وقد قامت مراكز البحث، منذ الخمسينيات بعدة دراسات ميدانية لتوصيف ومعرفة وتأكيد هذه الظاهرة في المغرب.

بالنظر إلى شيخوخة الأشجار والغياب شبه الكامل للتجديد الطبيعي واستحالة اللجوء إلى التخليف عبر الجدور، فإن تناقص الكثافة هو نتيجة منطقية لتطور النظام الإيكولوجي لغابات البلوط الفلني. وقد دفعت هذه الحالة المندوبية السامية إلى اعداد وانجاز برنامج طموح للتجديد الصناعي، معظمه تحت غطاء غابات الفليين (التكثيف).

بالنسبة لغابة المعمورة، يهدف مخطط التهيئة الجديد (2034-2015) بشكل رئيسي إلى تجديد غابات البلوط الفلني المسنة ذات الكثافة الضعيفة والمتوسطة (االتخليف تحت الغطاء) وهذا على مساحة إجمالية قدرها 25.000 هكتار. إن اختيار وأولوية المواقع التي سيتم تخليفها، يأخذ في الاعتبار بشكل أساسي معياري ضعف الكثافة ولعامل المتعلق بعمق التربة الطينية وذلك وفقًا لنتائج دراسة التربة التي أجريت خلال دراسة مخطط التهيئة.

ثانيا. إطار البرمجة والإجراءات التقنية للتخليف

1. مخطط تخليف الغابات

كانت ولا تزال إعادة تأهيل غابات البلوط الفليني واحدة من أولويات الإدارة المكلفة بالمياه والغابات منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. وهذا ما يعكسه التطور الإيجابي الذي عرفته غابة المعمورة كمثال لا من حيث المساحة او من حيث النوعية.

لقد أعطى المخطط المديري للتشجير (PDR) المبادئ التوجيهية الرئيسية لإعادة التشجير بالمغرب حسب المناطق والنظم الإيكولوجية الرئيسية ولكنه لا يعتبر أداة للبرمجة المجالية المحلية. إن هذه الاخيرة تتم عبر تفعيل والتنزيل المجالي والمندمج لمخططات التهيئة للغابات التي تعد لكل غابة على حدة. ومنذ عام 2005، تبنت الإدارة نهجًا جديدًا للبرمجة المجالية تعتمد أساسا على دمج كل المخططات المديرية القطاعية داخل مجالات متجانسة أدى الى اعداد برنامج عشاري امتد من السنوات العشر الأولى 2005-2014 وتم إعادة العمل به للعشارية 2015-2024.

بشكل عام، فإن اهمية اي تقييم لمخطط ما تكمن في مقارنة الأهداف التوقعية الدقيقة بالإنجازات. الشيء الذي لا يتوفر في فالمخطط المديري للتشجير والذي لم يكن مخطط عمل تنفيذي محدد من حيث المساحة والزمن والمجال والأصناف.

كما تجدر الإشارة إلى أنه أثناء إعداد المخطط المديري للتشجير RDP، لم يكن لدى الادارة مسار تقني يتيح تنفيذ برنامج تخليف البلوط الفليني، على الرغم من أن الحاجة إلى التخليف أصبحت ضرورة حتمية للتدبير المستدام لغابات الفلين. وللتذكير فإن أول محيط للتخليف الصناعي عرف نجاحا مقبولا كان سنة 2000 حيث تم، من بعد التمكن من المسار التقني لإنتاج الشتائل، العمل على الغرس بكثافة عالية للغاية تصل إلى 2500 شتلة / هكتار لضمان النجاح.

2. اختيار المسار التقني للحفاظ على غابات الفلين

في إطار السياق البيئي والاجتماعي الحالي لتدبير غابات البلوط الفليني، يبقى من الصعب للغاية أن تقتصر إعادة تأهيل غابات البلوط الفليني على التخليف الطبيعي فقط مع العلم أن المناطق المراد تأهيلها لا تتوفر فيها في كثير من الأحيان الشروط المطلوبة لنجاح عملية التخليف الطبيعي.

ولتجاوز المعيقات المرتبطة بالتخليف الطبيعي، فإن التوجه الذي تم اختياره منذ عام 2000 هو المضي قدماً في التخليف الاصطناعي مع حماية المحيطات المغروسة وتحسين عمليات التخليف الاصطناعي بشكل مستمر من خلال الاستفادة نتائج التجارب الميدانية وكذا إشراك الساكنة في عملية التدبير.

وتبقى الأبحاث مستمرة حول تحسين تقنية التخليف الطبيعي أو الاصطناعي عن طريق البذور أو الشتلات التي تنتج في المشاتل وكذلك في مجال التقنيات الحرجية الملائمة لمحيطات التخليف.

إن قرار التخليف عن طريق البذور أو الشتائل من طرف التقنيين الغابويين لا يتخذ عشوائيا بل تمليه الظروف البيئية ونتائج الدراسة الإيكولوجية لمحيط التخليف، والتي تقوم بها المصالح المحلية على أساس الوثائق التقنية المحينة (دليل إعادة التشجير، مخطط التهيئة الغابات ...). فالتخليف عن طريق البذور، على سبيل المثال، لا يمكن أن يتم على تربة سطحية أو ضعيفة الخصوبة أو في الغابات التي تعيش فيها اعداد كبيرة من الخنازير البرية. ومن ناحية أخرى، فإن لغرس الشتائل شروطه وظروفه التقنية والأيكولوجية الخاصة.

كما تستمر عملية التخليف على مدار عدة سنوات من خلال عمليات التقوية المتكررة للمحيطات القديمة أو ربما الإخفاقات، حتى الحصول الى معدل النجاح الأمثل للتخليف.

وقد سجلت حصيلة الإنجازات المتعلقة بتخليف غابات البلوط الفليني، منذ اعتماد البرنامج العشري في عام 2005، متوسط معدل انجاز قدره 2.200 هكتار في السنة خلال الفترة 2005-2014، في حين أن مستوى الإنجازات قبل عام 2005 كان لا يتجاوز 500 هكتار في السنة. هذه الوتيرة تم دعمها في إطار البرنامج العشاري 2015-2024.

3. شراء حق الانتفاع لتأمين عمليات التشجير

يشكل شراء حق الانتفاع من خلال تعويض محيطات التشجير المحمية، الية مبتكرة للتدبير المستدام للنظم الإيكولوجية للغابات بالشراكة مع الساكنة القروية. ويقتسم هذا النظام نفس الأسس والاهداف لنظام "التأدية مقابل خدمات النظم الإيكولوجية" المعتمدة والموصي بها من قبل الهيئات الدولية.

لذا يجب تعزيز وتدعيم التقدم المحرز في هذا المجال من خلال الاثار الايجابية كما يتضح من التقييم الذي قامت به المندوبية السامية في إطار دراسة واعداد استراتيجية تدبير المجالات الرعوية الغابوية سنة 2016 كجزء من برنامج لدعم السياسة الغابوية بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير التقييم لآلية المقاصة قد أكد على المنحى الإيجابي المتمثل في انخفاض عدد المخالفات الغابوية الخاصة بأنشطة الرعي موازاة مع إنشاء الجمعيات الرعوية.

4. حصيلة عمليات التخليف واليات التتبع والتقييم

1.4 تقييم تأهيل النظام البيئي لغابات البلوط الفليني

تعتبر حصيلة انجازات برامج تخليف **غابات** البلوط **الفليني** للمندوبية السامية، منذ اعتماد البرنامج العشاري 2005 -2014، للمندوبية السامية جد إيجابية. اذ سجل متوسط معدل المساحات المغروسة ما قدره 2.200 هكتار في السنة، في حين أن مستوى الإنجازات قبل عام 2005 كانت لا يتجاوز 500 هكتار في السنة. هذا المنحى التصاعدي تم دعمه في إطار البرنامج العشاري 2015 -2024.

وتبقى غابة المعمورة التي تعتبر أكبر غابات البلوط الفليني في المغرب الأكثر توفرا على دراسات وعلى قاعدة معلوماتية مهمة، وهو ما يفسر الجهد الخاص الذي كرس لها في مجال التخليف بالمقارنة مع غيرها من الغابات الاخرى. كما ان التحفيظ المبكر لغابة المعمورة (2008)، قلل من تعرضات الساكنة التي تطال عادة عمليات التشجير، على عكس الغابات الجبلية التي لم يكتمل تحفيظ مجالاتها الغابوية بعد.

ويشير التقييم المؤقت، الذي تعده المصالح الغابوية المحلية في نهاية شهر مارس من كل سنة، والذي يعتبر نهاية لموسم للتشجير، إلى المساحات المشجرة في نهاية الموسم فقط. وبعد مرور فصل الصيف، والذي يعتبر المعيار لنجاح شتلات البلوط الفليني المغروسة، يتم اعداد الحصيلة النهائية بعد هذه الفترة (شهر نونبر)، والتي تقدم المعلومات حول النتائج النهائية للتشجير الكمية منها والكيفية.

ويعتبر التقييم النهائي أداة مهمة لرصد حالة نجاح محيطات التشجير، يتم تحديثه سنويًا لإعطاء صورة حقيقية على ارض الواقع، خاصة وأن بعد نجاح المحيط هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد تؤدي لإتلافه كالحرائق والرعي الجائر وعدم احترام المحميات.

2.4 نهج التقييم لاستعادة النظام البيئي لغابات الفلين

يعتبر الجرد الوطني للغابات على المدى الطويل الإطار المناسب لرصد جهود تكثيف الغطاء النباتي الطبيعي ويساعد في تقييم الجهود المبذولة لإعادة بناء واستعادة النظام البيئي في غابات البلوط الفليني.

إن طريقة اعداد الحصيلة النهائية للجرد هي نفسها بالنسبة للمحيطات في المناطق الجبلية كما هو الحال في المناطق السهلية وبغض النظر عن عدد الشتائل المغروسة. إذ انه لا يتم احتساب الغرس الناجح التي يتم تحت الغطاء الغابوي، فعليًا في التقييم النهائي للتشجير، وذلك لتجنب تكرار احتساب المساحات المشجرة.

وتجدر الإشارة إلى أن منطق إعداد الحصيلة النهائية كان في البداية يعتمد على احتساب التشجير الذي يتم فوق الاراضي العارية تماما فقط ولم تكن تأخذ بعين الاعتبار عمليات تخليف الغابات الطبيعية. وتم فيما بعد اعتماد نفس المنهجية لاحتساب عمليات التخليف. ان الانتقال إلى منهجية جديدة للرصد يفترض وضع أدوات جديدة لتحصيل وتقييم المعلومات الخاصة بكل العمليات البيولوحية المنجزة ولا سيما النظام المعلوماتي الخرائطي SIG WEB الذي يوجد في طور الاعداد.

ان الجهود التي بذلتها المندوبية السامية منذ عام 2000 من حيث التمكن من الطرق والمسارات التقنية وكذا حسن تدبير العوائق التي تتعرض لها غابات البلوط الفليني مكنت من تحسين إدارة برامج التخليف من حيث وتيرة الإنجاز وكذا تحسين معدلات النجاح.

ثالثا. إنتاج وتسويق الفلين

1. إنتاج الفلين

تعود التقلبات التي يعرفها حجم انتاج الفلين إلى حد كبير إلى تعاقب فترات الجفاف والحالة الصحية للتشكيلات الغابوية. لكن الذي يهم هو ان عملية جني الفلين لا تتم الا في القطع الغابوية التي تتوفر فيها شروط الجني. الا انه يجب الإشارة الى ان القطع التي لم يتم جنيها في سنة ما ولأسباب معينة يتم ادراجها في السنة التي تتحسن فيها الظروف.

ان غابات البلوط الفليني الموجودة على الصعيد الوطني، ليست كلها منتجة كما ان تثمين البعض منها ليس مربحًا اقتصاديًا. ان معظم الغابات المنتجة تتوفر على مخططات تهيئة تحدد القطع التي يجب تثمينها وفقًا للسنوات ولقدرات الإنتاج. ولأجل إعداد البرنامج السنوي لجني الفلين، تقوم لجنة جهوية موسعة مكونة من المختصين بزيارة القطع المعنية واعداد المحاضر المتعلقة بالبرامج الجهوية لجني الفلين. ويتم اعداد هذه المحاضر اخذا بعين الاعتبار معايير محددة مثل الحالة الصحية، وحيوية الأشجار، واضرار الحشرات والفطريات ومستوى التساقطات المطرية على مدار السنة. وقبل أربعة أشهر من بدء موسم الجني، تتم زيارة القطع مرة أخرى من قبل لجنة محلية تصنف وتحدد الأشجار القابلة للجني حسب المواصفات الخاصة والشروط الواجب مراعاتها لجني الفلين. وبالتالي، فان التدابير المتخذة تعطي الأولوية للحفاظ على غابات الفلين مع إمكانية تثمينها وفقًا للقدرات والعوامل المتداخلة بطريقة ديناميكية.

2. بيع الفلين

يرتبط سوق الفلين الوطني ارتباطًا وثيقًا بالسوق الدولية، حيث أن جزءًا كبيرًا من الإنتاج مخصص للتصدير كمنتجات نهائية أو نصف مصنعة. ونتيجة لذلك، فإن المندوبية السامية تواكب تطور أسعار التصدير وتقييم جودة الفلين الذي يتم جنيه بالتعاون مع مركز البحث الغابوي. تسمح هذه العناصر بإجراء تقييم موضوعي للسعر أثناء االسمسرات العمومية.

رابعا. تعليقات على التوصيات

- **السهر على تطبيق القوانين الجاري بها العمل وتقوية عمليات تحسيس ذوي الحقوق والمواطنين بالطابع الجنحي لعمليات جمع وقطف وبيع البلوط، لما لها من تأثير سلبي على التخليف الطبيعي لغابات الفلين**

مواصلة جهود التوعية التي تستهدف العامة من الساكنة لإبراز التأثير السلبي لجمع البلوط على التوازن الطبيعي لغابات البلوط الفليني، ثم بعد ذلك تحسيس الساكنة من ذوي الحقوق المستعملة للمجال.

وفي ضوء صعوبة تطبيق القانون، الذي يواجه ضرورية تصنيف المخالفات، يتم اتخاد اجراءات صارمة ضد المخالفين ومسوقي الكميات الكبيرة من البلوط.

- **جرد وتحديد وتأمين مواقع البذور مع العمل، بشراكة مع مركز البحث الغابوي، على تطوير تقنيات معالجة بذور البلوط والحفاظ عليها.**

ان التمكن من سلسلة التزود من البذور والشتلات هو شرط استراتيجي لتأهيل واحياء الغابات. لهذا تعطي المندوبية السامية الأولوية لمشروع هو في طور الإنجاز لهذا الهدف.

- **السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالرعي خاصة فيما يتعلق بإحصاء وتسجيل ذوي الحقوق عبر منحهم بطاقة الرعي وتقييم الموارد العلفية وتحديد عدد المواشي المرخصة للرعي**

إن تطبيق القانون مشروط بتدبير المراعي الغابوية استنادًا إلى معرفة جيدة بتوافر الكلأ واحصاء ذوي الحقوق. إن تدبير هذه الشروط يتطلب مقاربة جديدة ونهجًا تشاركيًا مع الساكنة المحلية. وللإشارة فقد أعدت المندوبية السامية، في إطار مشروع دعم السياسة الغابوية المنجز في إطار التعاون مع الاتحاد الأوربي، استراتيجية جديدة هي في طور الإنجاز.

- **إشراك فعلي للمجلس الوطني للغابات وللمجالس الإقليمية للغابات في إشكاليات التنمية الاقتصادية للمناطق الغابوية والرعوية وفي تحديد طرق مشاركة الساكنة في استغلال الغابات**

لقد دأبت المندوبية السامية ومنذ سنة 2016 على ان يتم وبشكل دوري انعقادا لمجلس الوطني للغابات والمجالس الإقليمية للغابات. كما ان مكونات المجالس المذكورة عرفت تطورا ملحوظا عبر اغنائها بمشاركة المجتمع المدني والشركاء الاخرين. كما ان التحيين المقترح للظهير المتعلق بتنظيم وبمشاركة الساكنة في الاقتصاد الغابوي، والذي يوجد قيد الدرس والمصادقة، من شأنه ان يرسخ هذا التوجه.

- **إجراء تقييم من الناحية الكمية والكيفية لجميع برامج التشجير**

سيتم تعزيز التقييم الكيفي والكمي لبرامج التشجير من خلال تنفيذ نظام معلوماتي جديد GIS WEB الذي يهدف الى المتابعة والمراقبة والتقييم الرقمي لبرامج التشجير وبشكل مستمر.

- **تطوير نظام "المقاصة من أجل حماية غابات الدولة المراد استغلالها أو إحياؤها" حول مشاريع للتنمية الاقتصادية المندمجة للمناطق الغابوية**

يعد نظام المقاصة آلية واعدة للتوفيق والتحكيم بين الاستخدامات المختلفة لمناطق الغابات والمشاركة الفعالة للسكان. يعد تحسينها وتحديثها في سياق مشاريع تنموية مصدر اهتمام رئيسي للمندوبية السامية.

- **القيام بتقييم شامل لفعالية نظام المقاصة**

تم إجراء تقييم لآلية المقاصة خلال اعداد الاستراتيجية الرعوية بالغابات في عام 2016 في إطار مشروع دعم سياسة الغابات بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي. وستعمل المندوبية السامية تدريجيا على تنفيذ هذه التوصيات على أساس التشاور على نطاق أوسع مع الشركاء.

- **إشراك مركز البحث الغابوي في الإشكاليات المتواترة التي يثيرها المديرون المحليون حول ضبط تقنيات عمليات التخليف**

يعمل مركز البحث الغابوي على أساس عقد برنامج عمل تتم صياغته الى مشاريع بحث. يتم اعداد هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع المصالح المركزية واللامركزية. يتم تحديد الأهداف وكذلك المحتوى للمشاريع وفقا لاهتمامات مدبري المجال.

- **وضع نظام معلومات يرتكز على "القطعة الغابوية" كوحدة للتسيير من أجل تتبع غابات الفلين**

أطلقت المندوبية السامية مشروعًا لتتبع التدخلات الميدانية، من خلال التطبيق المعلوماتي الخرائطي المسمى "SIG-WEB". سيحقق هذا النظام تقدما في تتبع التطورات البيولوجية للغابات المغربية بشكل عام وغابات الفلين على وجه الخصوص.

- **دراسة جدول وقف عمليات قلع الفلين في القطع الغابوي المتدهورة وذلك بالتشاور مع مركز البحث الغابوي**

يتم اتخاذ كل الاحتياطات لتجنب حدوث تأثير سلبي على غابات الفلين اثناء الجني والتثمين. كما ان التدابير المتخذة تعطي الأولوية للحفاظ على غابات الفلين مع إمكانية تثمينها وفقًا للقدرات والعوامل المتداخلة بطريقة ديناميكية.